ان يجاب عنه بان يقال اذا كان الموجب لغيره المتوقف ايجابه لا على
غيره لا يمنع ان يكون موجبا بنفسه كما قالوا في العقل الفعال فان يكون
توقف ايجابه على غيره لا يمنع ان يكون واجبا بنفسه اولى واحرى
فان الموجب لغيره واجب وزيادة اذ لا يوجد الا ما هو موجود
ولا يوجب الا ما هو واجب والعقل الفعال يقولون هو واجب
بغيره وهو موجب بغيره لا واجب بنفسه ومقصودهم ان
الوجوب والايجاب بالذات لا يمنع توقف ذلك على غيره وانما يمنع
كونه معللا بالغير وللخصم ان يقول ان اذا قبل ان الوجود زايد
على الماهية كانت الماهية محلا للوجود الواجب لنفسه مفتقرا
الى القابل لا الى الفاعل فنقول الواجب هو الذي مفتقر الى فاعل
ليس هو الذي لا يكون مفتقرا الى قابل فان الذي قام عليه قطع
التسلسل ان الواجب لا فاعل له ولا علة اما كون الوجود الواجب
له محل هو موصوف به ام لا فذلك كلام اخر لكنه عضد ذلك
بان الايجاب بالذات لا ينافي كون الموجب له محل يقبله فكذلك
الوجوب بالذات لا ينافي ان يكون له محل يقبله واستشهد
بالعقل الفعال لكنهم يقولون العقل الفعال ليس موجب بالذات
بالذات واما الرب الموجب بالذات فليس له محل يقبله فتبين
ان الاستشهاد بهذا لا يصح وليس التمثيل به مطابقا والمقصود
هنا ان الذي يعتمد عليه هو والمشار له في نفي ما يسمونه التركيب
هو انفسهم قد بطلوه في مواضع اخر واحتجوا به في موضع اخر

وهو حيث

وهو حيث احتجوا به لضعف منه حيث ابطلوه وكذلك ما ذكره
من الوجه الثاني على ابطال التركيب فانه قال الوجه الثاني
في امتناع كونه مركبا من الاجزاء ان تلك الاجزاء اما ان تكون
واجبة الوجود لذاتها او ممكنة او البعض واجبا والبعض ممكنا لا جايز
ان يقال بالاول على ما سيأتي تحقيقه في اثبات الوحدانية وان
كان الثاني او الثالث فلا يخفى ان المفتقر الى الممكن المحتاج الى
الغير اولى بالامكان والاحتياج والممكن المحتاج لا يكون واجبا لذاته
وما لا يكون واجبا لذاته لا يكون الها قلت ولقايل ان
يقول هذا الوجه ايضا في سدس وجوه احدها ان يقال
لا يجوز ان تكون تلك الاجزاء كلها واجبة قوله على ما
سيأتي بتحقيقه في مسئلة التوحيد يقال له الذي ذكرته
فيما بعد في مسئلة التوحيد هي الطريقة المعروفة لابن
سينا واتباعه من الفلاسفة وهي وجهان احدهما
مبناه على ان المركب يفتقر الى اجزائه هذا وهو الوجه
الاول الذي ذكرته هنا فعليه مدار هذا الوجه الثاني
على الاول فلم يذكروا الا الاول وقد تبين فساد الوجه
الثاني الذي ذكرته في التوحيد مبناه على كون الوجود
يصير معلولا وهذا هو الذي ذكرته في كون الوجود الواجب
لا يزيد على الماهية ليلا يكون معلولا للماهية وانت قد
افسدت هذا الوجه وبما افسدته به يفسد الاخر ايضا فتبين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)